

المحاضرة الرابعة:

ثالثا التحفظات إزاء حرية الإعلام السمعي البصري بين الدول النامية والمتقدمة:

إن حكومات الدول النامية إذ تميل إلى فرض الرقابة على حرية الإعلام السمعي البصري، فإنها تبرر ذلك بأن النقد الموجه لها موجّه للأمة بأسرها(عواطف عبد الرحمان، 1985، ص85)، وأنه قد يؤدي إلى الإضرار بالمصالح العليا للبلاد (Rebah, 2002, p 111)، وهي في هذا تساوي بين الإعلام الحر والإعلام المعادية، لأن الصحافة (سابقا وعلى مر سنوات) قد استطاعت أن تسقط أحزابا سياسية وحكومات في بعض الدول المتقدمة (بوجلال، 1992، ص72)، وكان لها دور في تأجيج الصراع داخل المجتمع، وإعطاء الأمور أكبر من حجمها (جي تشينور وآخرون، 1999، ص136)، في حين يجب الإعلاميون عن هذا بأن تقديم قضايا الصراع وإثارة انتباه الناس و التركيز على قضايا الجدل الاجتماعي، كل ذلك يمثل إسهاما ضروريا للديمقراطية في المجتمع (حمادة، دس، ص77)، كما أن لهم تحفظات على مصطلح "الصحافة-المسؤولة"، لأنهم يرون أن هذا الالتزام معناه أن يكونوا دائما على اتفاق مع السلطة، وأن يؤيدوا كل حكومة، أي أن كل جانب يركز على مصطلح واحد، و يتجنب المصطلح الآخر، فالصحفيون يؤكدون على الحرية في حين يركز السياسيون على المسؤولية (بوجلال، 1992، ص72).

أما المجتمعات المتقدمة فإنها تنظر إلى أن حرية الإعلام(ومنه حرية الإعلام السمعي البصري)، حق من الحقوق القائمة على أساس حرية الناس في استقبال وتداول المعلومات في المجتمع الديمقراطي الحر، وهو المفهوم الذي يكرس قيام وسائل الإعلام بالتعبير عن مختلف الآراء والأفكار حول الموضوعات التي تهم الجماهير من خلال السوق الحرة للأفكار، ومن خلال المناقشة وصراع الأفكار يستطيع الناس الوصول إلى الحقيقة، كما أنه من حق الناس أن يعرفوا السياسات والأنشطة التي تمارسها الحكومة كما يفترض أن تقوم وسائل الإعلام بدور الرقيب على ممارسات الحكومة (مكاوي، 2016، ص64). وتتعلق حرية الإعلام في أي مجتمع بطبيعة النظام السياسي والاقتصادي كما أن الحرية الإعلامية تطورت في المجتمعات الإنسانية من خلال نظريات أربع وهي نظرية السلطة والنظرية الاشتراكية والنظرية الليبرالية (نظرية الحرية) ونظرية المسؤولية الاجتماعية؛ وهي النظريات التي من شأنها أن تفسر العلاقة بين النظم السياسية ووجهات نظرها إزاء الحرية من جهة وسقف الحرية التي تتمتع بها المجتمعات من جهة أخرى.

❖ النظريات الإعلامية:

أوجز كل من فرد سىبارث (Fred Siebert) وتىودور بترسون (Theodore Peterson) وولبور شرام

(Willbur Schramm) نظريات الإعلام فى كتابهم: "أربع نظريات للصحافة" سنة 1956، وهى النظريات التى ركزت على

العلاقة الموجودة بين الصحافة وبعض المفاهيم الأساسية وفى مقدمتها السلطة السياسية، وهذه النظريات هى النظرية السلطوية،

والليبرالية والماركسية، والمسؤولية الاجتماعية (الجردي، 1985ص71).

1- النظرية السلطوية:

سادت هذه النظرية غرب أوربا منذ نهاية القرن السادس عشر وإلى غاية قيام الثورة الفرنسية فى نهاية القرن الثامن عشر فى

ظل نظام حكم استبدادى ومطلق، حيث كانت السلطة مركزة فى شخص واحد أو هيئة واحدة، ومن هنا يقوم البناء النظرى للنظام

السلطوى للصحافة على أساس جعل الصحافة فى خدمة السلطة الحاكمة (فاروق أبو زيد، ص88)، التى تهدف إلى المحافظة على

وحدة الفكر بين أعضائها واستمرار الأوضاع على ما هى عليه وثبات القيادة السياسية، ولهذا فالمجتمع يستخدم أدوات الإقناع

والضغط التى يملكها ليحقق هذا هدف خدمة مصالح السلطات وإلا تتوقف عن الصدور (رشتي، ص88). ويمكننا أن نصف

خصائص النظام الصحفى السلطوى فى المحددات الآتية:

1-1 ملكية المؤسسات الإعلامية:

يسمح للأفراد بامتلاك الصحف إلى جانب الحكومة وهو ما يمكن أن نطلق عليه أسلوب: "الملكية المختلطة".

1-2 طرق إصدار المؤسسات الإعلامية:

يشترط الحصول على ترخيص من الحكومة.

3-1 التأمىن المالى:

يشترط دفع تأمىن مالى قبل الإصدار.

4-1 حق ممارسة العمل الصحفى:

يشترط حصول المواطن على ترخىص من السلطة للعمل فى الصحافة.

5-1 الجزاءات والعقوبات الصحفية:

للسلطات الإدارية حق توقيع العقوبات على الصحف بما فى ذلك حق تعطيلها أو إلغائها.

6-1 الرقابة على الصحف.

كما أن للسلطة الحق فى فرض الرقابة.(رشتى ، دس، ص 89)

7-1 حق نقد نظام الحكم ورئىس الدولة:

لا يحق للصحف فى ظل النظام السلطوى بنقد نظام الحكم أو رئىس الدولة(فاروق أبو زىد، 1986، ص90) فحرية

الصحافة فى ظل هذه النظرية توجد بالقدر الذى تسمح به القيادة الوطنية.

ويجدر بالذكر أن هذه الفلسفة الصحفية لا تزال الأساس لكثير من أنظمة الصحافة فى العالم (ميرل & لوينشتاين، دس،

ص237) بصورة معدلة لاسيما دول العالم الثالث فى آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية(أبوزيد فاروق، 1986، ص89).

2- النظرية الليبرالية أونظرية الحرية:

ظهرت هذه النظرية نتيجة جملة من الظروف تمثلت فى تطور الديمقراطية السياسية، وانتعاش الاقتصاد بسبب اتساع نطاق

التجارة والرحلات، وسيادة مبدأ الحرية الاقتصادية، ما جعل الجماهير ترفض نظرية السلطة، وأتاح الفرصة لظهور نظرية جديدة أخذت تكافح للظهور في أواخر القرن السابع عشر، وأصبحت حقيقة في القرن الثامن عشر، وازدهرت في القرن التاسع عشر وهي نظرية الحرية التي مهدت لها كتابات الفلاسفة أمثال ديكارت وجون لوك وجون ستيوارت مل (جيهان رشتي، دس، ص 89) وجيفرسون الذين أكدوا على الحريات الفردية، وكانت لديهم الثقة في أنه بمقدور الناس اتخاذ قرارات صائبة إذا كانت هناك حرية للتعبير، ونظريا فإن الصحافة الحرة تعمل على كشف الحقيقة، ولا يمكنها أن تقوم بذلك إذا كانت مراقبة بواسطة سلطة خارج نفسها(ميرل & لوينشتاين، ص 237)، ولهذا لا ينبغي لحرية الصحافة أن تترك للحكومة لكي تتحكم فيها، بل يجب أن تكون الصحافة حرة لكي تستطيع تقديم الأدلة والحجج التي يستطيع بمقتضاها الأفراد مراقبة الحكومة واتخاذ قرارات على سياستها، لهذا فمن الضروري ألا تخضع الصحافة للسيطرة الحكومية(رشتي، دس، ص 90).

ويمكن توصيف خصائص النظام في ظل النظرية الليبرالية في جملة من المحددات أولاها أنه يسمح بالملكية الفردية للصحف، وإصدارها غير مشروط بترخيص أو إخطار، كما لا يشترط دفع أي تأمين مادي قبل الإصدار أو بعده، وللمواطن الحق في ممارسة العمل الصحفي بغير شروط حتى إذا صدر منه ما يوجب العقوبة فإن توقيع الجزاءات والعقوبات من حق القضاء وحده، كما لا يحق لأي سلطة في المجتمع ومن بنيتها السلطة القضائية تعطيل أو إلغاء الصحف (فاروق أبو زيد، 1986، ص 96-97).

3-نظرية المسؤولية الاجتماعية:

أدخلت التطورات الاقتصادية والتكنولوجية التي شهدتها القرن العشرون، عنصر الضخامة على وسائل الإعلام مما جعل ملكيتها وإدارتها يتطلب مبالغ كبيرة جدا، بحيث أضحي من الصعب على أي فرد أن يدخل ميدان النشر، أي أن الصحافة عادت، احتكارا في أيدي الأقلية القوية، كما كان الحال في ظل نظرية السلطة، بفارق أن حكام الصحافة الجدد ليسوا في الغالب حكاما سياسيين، غير أنهم أقلية صغيرة تنتمي إلى الطبقة العليا وتسيطر على الصحافة، الأمر الذي جعل عالم الأفكار الحرة لا وجود له على أرض الواقع، وجعل هذه الأقلية تتمتع بسلطات كبيرة قد لا تستخدمها في صالح المجتمع، وقد لا تعبر بالضرورة عن رأي

الأكثرية بدليل أن الشعب الأمريكي انتخب أكثر من مرة للرئاسة مرشح الحزب الذي عارضته الصحافة.

هذه العوامل دفعت بالكثير من رجال الإعلام الأمريكيين إلى عقد لجنة حرية الإعلام سنة 1947 برئاسة هوتشينز

(Hutchens)، وهي اللجنة التي عكست ما عرف بعد ذلك بنظرية المسؤولية الاجتماعية (رشتي، دس، ص 91-97) التي جاءت

كرد عن نظرية الحرية، وتعني الجمع بين الالتزام بالحرية من ناحية والالتزام بالمسؤولية الاجتماعية من ناحية أخرى، ويمكن أن نلخص

هذا المفهوم في مبدأين هما:

الأول: ضرورة وجود التزام من جانب الصحافة بمجموعة من المبادئ الأخلاقية، الهدف منها إقامة توازن بين حرية الفرد

من ناحية ومصالح المجتمع من ناحية أخرى، وبعبارة أخرى لا بد من وجود "الحرية المسؤولة" بخضوع الصحافة لرقابة الرأي العام عن

طريق مبادئ الشرف الصحفية.

الثاني: أن للصحافة وظيفة اجتماعية وهي تقديم البيانات عن الأحداث الجارية، فمن ناحية لا يجب حجب المعلومات عن

القراء بحجة حمايتهم من الأفكار المعارضة للسلطة القائمة في المجتمع، كما لا يجب حجب المعلومات بحجة أنها لا تثير انتباه القراء

أو اهتمامهم (فاروق أبو زيد، 1986، ص 96-97).

4- النظرية الشيوعية:

ظهرت في الربع الأول من القرن العشرين وتسمى كذلك بالنظرية الاشتراكية والسوفياتية، ويعتبر كارل ماركس الأب الشرعي لها،

متأثراً بفلسفة زميله الألماني جورج هيغل (جون ميرل، رالف لوينشتاين، دس، ص 237-238). يعتبرها معارضوها صورة جديدة

من صور النظرية السلطوية، بينما ينظر إليها مؤيدوها على أنها تضع الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى في موقع الكفاح لتقدم

الشعب ورعاية مبادئه.

تعتبر النظرية الشيوعية الصحافة كأداة من أدوات قوة ونفوذ الدولة التي تستخدمها للإخبار والإعلام والدعاية، كما تنظر

إلى الحرية على أساس أن تقول الصحافة ما يدرك النظام أنه حقيقة، وهو ما يعني أن الحرية هي حرية الدولة وأن تخدم الصحافة النظام الاشتراكي(حمادة، دس، ص167-168)؛ وأن لا يسمح بالحرية لأولئك الذين يرغبون في مناقشة المبادئ الأساسية، فوسائل الإعلام تستطيع أن تنتقد الجزئيات والأمور الفرعية أو انحراف الأفراد، ولكنها لا تستطيع مهاجمة مبادئ المجتمع الأساسية(رشتي، دس ، ص94).

ويمكن أن نحدد خصائص النظام الصحفي الاشتراكي في الآتي:

4-1 ملكية الصحف: يسمح بالملكية العامة وتمنع الملكية الخاصة.

4-2 طرق إصدار الصحف: يشترط الحصول على ترخيص من الحكومة أو الحزب.

4-3 التأمين المادي: لا يشترط دفع التأمين المالي.

4-4 حق الممارسة العمل الصحفي: يشترط -في ظل النظرية الشيوعية- حصول المواطن على ترخيص من الحكومة أو

الحزب للعمل في الصحافة.

4-5 اجزاءات الصحفية: يحق للسلطات الإدارية توقيع بعض العقوبات بينما يكون البعض الآخر من حق السلطات

القضائية وحدها. ولا يكون إلغاء الصحف أو تعطيلها إلا من حق الحكومة أو الحزب.

4-6 الرقابة على الصحف: الرقابة مفروضة على الصحف من طرف الحكومة أو الحزب.

4-7 حق نقد رئيس الدولة ونظام الحكم: لا يحق للصحف نقد رئيس الدولة أو نظام الحكم(أبوزيد فاروق، 1986،

ص99-100).

5 - 2 أوجه الاختلاف الرئيسية بين النظريات:

يمكننا أن نسجل اختلافات جوهرية بين هذه النظريات فوفقا لنظرية السلطة يسمح بالملكية الخاصة لوسائل الإعلام جنبا

إلى جنب الملكية العامة (حمادة، دس، ص162) ، ويتم السيطرة على وسائل الإعلام بواسطة التصاريح والرخصة والضغوط

الحكومية، والرقابة، أما وفقا للنظرية الاشتراكية فتتم السيطرة على وسائل الإعلام عن طريق التوجيهات والفحص الدورى لمضمونها، وأحيانا بالرقابة. ووفقا لنظرية السلطة، تحاول الحكومة أن تحد من انتشار وسائل الإعلام وتعددتها، في حين يسعى النظام الاشتراكي

لنشر وسائل الإعلام على نطاق واسع إذا كان هذا الأخير جزءا من إطار متغير ووسائل الاتصال تعمل على زيادة التغيير، فإن

وسائل الإعلام في ظل نظرية السلطة تستخدم أساسا للمحافظة على الأوضاع الراهنة واستمرارها(رشتي، دس، ص95).

تتفق نظرية المسؤولية الاجتماعية مع النظرية السلطوية في «أن كليهما ترى أن الصحافة لا يسمح لها بالإساءة إلى الثقافة

السائدة في المجتمع، وكلاهما كذلك ترى أن الصحافة لا يسمح لها بالإساءة إلى الأهداف القومية، كما أن كلا النظريتين تؤكد وجود

علاقة بين المسؤولية والإعلام ولكن من منظور مختلف، فالنظرية السلطوية تنكر على الصحافة أن يكون لها مسؤولية في تحديد

الأهداف أو وسائل تحقيقها، ونتيجة غياب هذه المسؤولية، على الصحافة أن تمتنع عن القيام بواجب السلطة الخاص بتحديد

الأهداف أو الوسائل، أما نظرية المسؤولية الاجتماعية فرؤيتها تقترب من النظرية الليبرالية، في فكرة أن الجماهير في النهاية هي

صانعة القرارات، ولذلك تتحمل الصحافة واجب إعلام وتوجيه الجماهير لتحقيق الإمام الشامل بجوانب القضايا بأسلوب

موضوعي» (حمادة، 1986، ص162).

وجد رالف لونشتاين المؤلف الثاني لكتاب "أربع نظريات للصحافة" أن النظريات الأربع تفتقر إلى المرونة اللازمة لوصف

وتحليل كل أنظمة الصحافة الموجودة اليوم (ميرل ولونشتاين، دس، ص239)، وترى عواطف عبد الرحمن أن النظريات (باستثناء

النظرية الاشتراكية) تعكس التطور التاريخي للعلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية في المجتمعات الغربية مركزة على هذا المتغير،

إضافة إلى المتغير الاقتصادي الذي يحدد نمط الملكية، كما أن هذه النظريات استمدت دعائمها الفلسفية من التراث النظري للفكر

الديمقراطي في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية (عواطف عبد الرحمان، 1985، ص239).

